جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
في النجف الاشرف

اختصاص المحكمة الإدارية العليا في العراق في حل اشكاليات التنازع داخل القضاء الإداري

– دراسة مقارنـة –

رسالة تقدم بها الباحث

رحيم كاظم شنلوه

إلى

مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف الدكتور

صادق محمد علي

الحسيني

1440 هـ

2019 م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ

(21) إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا

تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا

بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ ﴾

سورة ص: 21 , 22

الإهـداء

- إلى من سكن مطمئناً في مقبرة وادي السلام والدي العزيز.
- إلى من حملتني وهناً على وهنٍ والدتي الغالية .
- إلى كل من علمني حرفاً في مراحل حياتي أساتذتي

أُهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

إنْ كان قد وجب عليَّ الشكر لأحدٍ بعد شكر الله عز وجل , فهو أستاذي الفاضل الدكتور صادق محمد علي الحسيني , لما قدَّمه لي من نصائح وإرشادات كانت لي خيرَ عونٍ ومعينٍ، فقد كان متابعاً وملاحظاً دقيقاً , إذْ لم يترك صغيرةً ولا كبيرةً إلاّ وقد وضَعَ يدَه عليها .

وأتقدم بوافر شكري وتقديري إلى أساتذتي في السنة التحضيرية لما بذلوه من جُهدٍ كبيرٍ في إيصال المعلومة الرصينة طوال سنةٍ كاملةٍ .

وشكري كذلك لمن وقفت بجنبي ليلاً ونهاراً زوجتي العزيزة , وإلى أولادي الأعزاء .

وأُقدِّم وافر شكري وتقديري أيضاً إلى مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا وللقائمين عليها وأخصُّ بالذكر الأستاذ أحمد الساعدي، ومكتبة العتبتين العلوية والعباسية المقدستين والقائمين عليهما ، ولمعاملتهم الطيبة لكل الباحثين فجزاهم الله خيراً.

وأشكر السادة في جامعة الصدر الدينية من طلبةٍ وعاملين , لما أبدوه لي من مساعدةٍ وجُهدٍ وأخصُّ سماحة الشيخ علي خليفة دام عزه فجزاه الله خيراً.

وأخيراً جزى الله كلَّ مَن قدَّم يد العونِ والمساعدةِ لي خيرَ الجزاء , إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

الباحث

المستلخص

إنَّ تنوّع المحاكم في الدول وتوزيع الاختصاصات بين جهات القضاء فيها , لابد أن يؤدي إلى حصول التنازع فيما بينها , سواء التنازع حول الاختصاص أم حول تنفيذ حكمين متناقضين صادرين منها , مما يستوجب على المشرع في تلك الدول إنشاء محكمة مختصة بحل ذلك التنازع , وفي مجال القضاء الإداري العراقي فإن المشرع العراقي قد أنشأ المحكمة الإدارية العليا بموجب القانون رقم 17 لسنة 2013 قانون التعديل الخامس لقانون مجلس الدولة رقم 65 لسنة 1979 لتختص بحل التنازع بقسميه , والحاصل بين محكمة القضاء الإداري ومحكمة قضاء الموظفين .

وتبدو أهمية البحث واضحة عبر الأهمية الكبيرة لما نراه من نزاعات كثيرة بين الإدارة والأفراد , سواء كانوا موظفين أم لا , لذا قسمنا البحث الى ثلاثة فصول الأول حول التنازع والمحكمة التي اختصت بحله والثاني حول أنواع التنازع والدعوى التي تعلقت به والثالث حول الإجراءات في دعوى التنازع .

وقد تبين من البحث أنَّ تشكيل المحكمة الإدارية العليا بوضعها الحالي لا يوازي الاختصاصات الكبيرة والخطيرة المناطة بها في حلِّ التنازع بجميع أقسامه , فضلاً عن اختصاصها الأصيل الممنوح لها من قبل المشرع العراقي , وهو الاختصاص التمييزي على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري ومحكمة قضاء الموظفين , إذ أن التعديل جاء خالياً من تقسيم هذه المحكمة الى دوائر أو هيآت مختصة بكل قسم من أقسام التنازع المذكور أسوةً بالدول التي تأخذ بالنظام القضائي المزدوج كمصر والجزائر , وكذلك جاء خالياً من الإجراءات الخاصة بنظر التنازع من قبل المحكمة الإدارية العليا , وإنما أحال في الإجراءات الى قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل , وهو لا يتلاءم بصورة متطابقة مع الطبيعة الخاصة للنزاعات الإدارية التي تحصل بين المحاكم التابعة للقضاء الإداري .

وقد توصلنا إلى مقترحات عديدة فيما يخص المحكمة الإدارية العليا , قد يكون من أهمها تعديل قانون مجلس الدولة المذكور في مجال تقسيم المحكمة وهيكليتها , وكذلك الإجراءات الخاصة بها , بما يتلاءم مع حجم المهام المناطة بها , والطبيعة الخاصة للمنازعة الإدارية .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5-1
الفصل الأول: التعريف بالتنازع والمحكمة المختصة بحله	7-6
المبحث الأول: التعريف بالتنازع	7
المطلب الأول: تعريف التنازع وأسبابه	8
الفرع الأول: تعريف التنازع لغةً واصطلاحاً	14-8
الفرع الثاني: أسباب التنازع	16-14
المطلب الثاني: أنواع الاختصاص القضائي	16
الفرع الاول: الاختصاص الوظيفي	18-17
الفرع الثاني: الاختصاص النوعي	21-18
الفرع الثالث: الاختصاص المكاني	23-21
المبحث الثاني: المحكمة المختصة بحل التنازع	24
المطلب الأول: الأساس القانوني للمحكمة المختصة بحل التنازع وتشكيلها	25
الفرع الأول: الأساس القانوني للمحكمة المختصة بحل التنازع	30-25
الفرع الثاني: تشكيل المحكمة المختصة بحل التنازع	35-30
المطلب الثاني: اختصاص المحكمة في حل التنازع	37-35
الفرع الأول: اختصاص المحكمة في مجال التنازع حول الاختصاص	42-37
الفرع الثاني: اختصاص المحكمة في مجال التنازع حول تنفيذ حكمين متناقضين	45-42

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: أنواع التنازع والدعوى المتعلقة به	46
المبحث الأول: أنواع التنازع	47
المطلب الاول: التنازع حول الاختصاص	48
الفرع الاول: التنازع الايجابي	53-48
الفرع الثاني: التنازع السلبي	60-53
المطلب الثاني: التنازع حول تنفيذ حكمين متناقضين	60
الفرع الاول: معنى التنازع حول تنفيذ حكمين متناقضين	64-60
الفرع الثاني: شروط التنازع حول تنفيذ حكمين متناقضين	67-64
المبحث الثاني: دعوى التنازع	67
المطلب الاول : مفهوم دعوى التنازع	68
الفرع الاول : تعريف دعوى التنازع	70-68
الفرع الثاني : تكييف دعوى التنازع	75-70
المطلب الثاني : وسائل اتصال دعوى التنازع بالمحكمة المختصة	76-75
الفرع الاول : تقديم دعوى التنازع من قبل ذوي الشأن	80-76
الفرع الثاني : الإحالة من محكمة الموضوع	86-80
الفصل الثالث: شروط وإجراءات دعوى التنازع	87
المبحث الأول: شروط دعوى التنازع	88
المطلب الأول: الشروط المتعلقة برافع دعوى التنازع	88
الفرع الأول: الصفة والمصلحة	91-88
الفرع الثاني: الأهلية القانونية واشتراط المحامي	94-91
المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بموضوع دعوى التنازع	95-94
الفرع الأول: المدد القانونية لرفع دعوى التنازع	102-95

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني: الرسوم القضائية لرفع دعوى التنازع	105 -102
المبحث الثاني: إجراءات دعوى التنازع	106-105
المطلب الأول: بيانات وإجراءات تحضير دعوى التنازع	106
الفرع الاول: بيانات دعوى التنازع	110-106
الفرع الثاني : إجراءات تحضير دعوى التنازع	114-110
المطلب الثاني: إجراءات وآثار نظر دعوى التنازع	114
الفرع الاول: إجراءات نظر دعوى التنازع	120-114
الفرع الثاني: آثار نظر دعوى التنازع	128-120
الخاتمة	133-129
المراجع	144-134